رؤية روائية في تفسير القرآن بالقرآن
تطبيقا على نظرية العلامة الطباطبائي

علي أحمد الكربابادي

مقدمة:

بسمه تعالى، هذا البحث يتناول نظرية تفسير القرآن بالقرآن عند العلامة الطباطبائي، لينقح حدودها ومن ثم يحاول الاستدلال على مفاصلها بالروايات الشريفة الواردة عن أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام، كما يناقش الإشكالات التي قد تعترض هذه النظرية، ويخلص إلى تقديم فهم روائي قادر على الجمع بين الروايات والتوفيق بينها، ليسلم المنهج المدعى من إشكالات التفسير بالرأي لاسيما وأن هناك روايات شديدة في النهي عنه وعن ضرب القرآن بعضه ببعض.

منشأ اصطلاح التفسير:

مصطلح «التفسير» كما هو مستعمل في اصطلاح علماء القرآن، فكذلك هو مصطلح متداول في ألسنة الروايات الشريفة، وهذا المصطلح سواء كان اعتبارا روائيا أو علمائيا فإنه لا مشاحة في ذلك ما دامت الأحكام والنتائج التي نرتبها على هذه الدائرة من التفسير أحكاما صحيحة وخالية من التجاوز، سواء اتسعت دائرة التفسير أو ضاقت، إذ المعيار هو محاكمة النتائج والفتاوى سواء أدرجناها في علم التفسير أو في علم آخر.

ثم إنه قد اختلفت التعاريف المفترضة لمفهوم «التفسير»، فمنها أن التفسير هو بيان الغامض من كتاب الله، أو هو بيان معاني الآيات القرآنية أعم من الغامض والظاهر، ومنها

أن التفسير هو بيان المراد الاستعمالي والمراد الجدي للآيات القرآنية[1]، ومنها أنه (التفسير) هو التبيين وهو أعم من بيان المفاهيم والمصاديق وما يحف بهما من أحكام[2]، إلى غير ذلك من معاني يمكن افتراضها لمصطلح «التفسير».

تحرير محل النزاع:

لكي يصح الحكم على أية نظرية لابد أولا من تحرير محل النزاع، ولكي يصح منا الحكم على نظرية العلامة الطباطبائي في تفسير القرآن بالقرآن من خلال النظرة الروائية لابد لنا كذلك من معرفة مراد العلامة من «التفسير»، فهو تساؤل بديهي وموضوعي لا يصح الدخول إلى البحث من دونه، وهو على بداهته محل ابتلاء لدى كثير ممن تصدى لنقد نظرية تفسير القرآن بالقرآن، وإن أغلب المشكلات الدائرة في جدلية القبول بمنهج العلامة تغمده الله برحمته راجعة إلى تجاوز مرحلة تحرير موضع النزاع، ولو أردنا أن نكون نحن والروايات الشريفة لأمكننا الجمع بينها والخلوص إلى نتيجة واضحة، ولكنا مع هذا نحتاج إلى عناء المقدمات البحثية، سنتخلص من المباحث اللغوية ونقتصر على الجهد الاصطلاحي المباشر، لذلك نقترح في مقام تحرير محل النزاع مجموعة من العناوين في كل منها عدة احتمالات، فنحدد المعنى المراد بحثه فيها وفق نظرية تفسير القرآن بالقرآن عند العلامة الطباطبائي تغمده الله برحمته:

أولا: المصطلحات المفترضة في هذا المنهج:

نشير إلى مجموعة من المصطلحات التي تم استعمالها في النصوص الشريفة، لنتبين أن هناك أكثر من مستوى وأكثر من استعمال، فمن الطبيعي أن لا تكون كل هذه المصطلحات على اختلاف مراتبها ومعانيها مرادة للعلامة في نظرية تفسير القرآن بالقرآن، وهي كما يلي:

١. التفسير.

٢. علم الكتاب.

(١) راجع تعاريف التفسير في كتاب «مقدمة في التفسير التربوي، الأصول التفسيرية»، د. هاشم أبو خمسين، ص٦٠ -٦٧.

(٢) راجع «منهج أهل البيت في التفسير» دورة في مرحلة الدكتوراه، الدور التبييني، الدكتور طلال الحسن، ص١٦ -٢١.

٣. العلم من الكتاب.

٤. كنه معنى حقيقة التفسير.

٥. تفسير ظهر القرآن

٦. تفسير بطن القرآن

ثانيا: حدود دعوى العلامة في وضوح المعاني:

لا شك أن علماء الأصول قد اتخذوا موقفا هاما من دعوى علمائنا المحدثين المنسوب لبعضهم أحد هذين الأمرين:

أ. القرآن لا ظهور لآياته.

ب. ظاهر الآيات غير حجة.

إلا أن هذا لم يحسم النزاع في نظرية تفسير القرآن بالقرآن، فبقي مجال للأخذ والرد قبل تحديد الدائرة التي يدعيها العلامة الطباطبائي من الوضوح في الآيات الشريفة. فنقول بأن الاحتمالات في هذا الشأن تدور حول ثلاثة أمور:

وضوح فعلي	وضوح شأني	غموض تام

ندعي أن دائرة ادعاء العلامة هي في المعنى المتوسط، ويمكن أن نستشهد له بكلمة من كلماته: ((ليس في القرآن آية أريد فيها ما يخالف ظاهرها، و ما يوهم ذلك من الآيات إنما أريد بها معان يعطيها لها آيات أخر محكمة، و القرآن يفسر بعضه بعضا، و من المعلوم أن المعنى الذي تعطيه القرائن متصلة أو منفصلة للفظ ليس بخارج عن ظهوره و بالخصوص في كلام نص متكلمه على أن ديدنه أن يتكلم بما يتصل بعضه ببعض، و يشهد بعضه على بعض و يرتفع كل اختلاف و تناف مترائى بالتدبر فيه، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[سورة النساء: ٨٢][٣]، وسنبين دلالة

(٣) الميزان في تفسير القرآن، العلامة الطباطبائي، ج٣، ص٣٨.

الروايات الشريفة بوضوح على هذا المعنى في البحث الروائي.

ثالثا: دائرة المفهوم والمصداق:

كما ندعي أن حديث العلامة الطباطبائي تشش لا يتعدى افتراض إمكانية توضيح كل آيات القرآن الكريم الغامضة بآيات أخرى واضحة من كتاب الله)؛ والمراد بتوضيح الآيات هو توضيح المفاهيم؛ سواء:

١. **المفاهيم الإفرادية.**

٢. **المفاهيم التركيبية.**

ولا يدعي العلامة أن نظريته تتكفل بيان المصاديق وتوضيحها من خلال الآيات الشريفة. وعلى هذا فلا معنى للنقض عليه بأن مصطلح التفسير يعني التفصيل والتوضيح والجري وبيان المصاديق و..، فإنه لم يتعهد ابتداء باختيار هذا المعنى من التفسير، بل ادعى إمكان فهم الظواهر القرآنية والتراكيب المفاهيمية من خلال الآيات الشريفة. نعم هذا لا يعني سد باب التطوير وجمع كل هذه الاهتمامات في علم واحد، كما لا مانع من كون حقيقة التفسير جامعة لها في نفسها أيضا، ولا مانع أيضا من التوسعة والتضييق في اسم هذا العلم، كل ذلك ممكن لكن العلامة لم يتعهد في نظريته بكل ذلك.

يقول العلامة الطباطبائي تشش: ((و لازم ذلك (كما أومأنا إليه في أوائل الكلام) أن يكون القرآن الذي يعرف نفسه (بأنه هدى للعالمين و نور مبين و تبيان لكل شيء) مهديا إليه بغيره و مستنيرا بغيره و مبينا بغيره، فما هذا الغير!. و ما شأنه!. و بما ذا يهدي إليه!. و ما هو المرجع و الملجأ إذا اختلف فيه!. و قد اختلف و اشتد الخلاف. و كيف كان فهذا الاختلاف لم يولده اختلاف النظر في مفهوم (مفهوم اللفظ المفرد أو الجملة بحسب اللغة و العرف العربي) الكلمات أو الآيات، فإنما هو كلام عربي مبين لا يتوقف في فهمه عربي و لا غيره ممن هو عارف باللغة و أساليب الكلام العربي.

و ليس بين آيات القرآن (و هي بضع آلاف آية) آية واحدة ذات إغلاق و تعقيد في مفهومها بحيث يتحير الذهن في فهم معناها، و كيف!. و هو أفصح الكلام و من شرط

الفصاحة خلو الكلام عن الإغلاق و التعقيد، حتى أن الآيات المعدودة من متشابه القرآن كالآيات المنسوخة و غيرها، في غاية الوضوح من جهة المفهوم، و إنما التشابه في المراد منها و هو ظاهر. و إنما الاختلاف كل الاختلاف في المصداق الذي ينطبق عليه المفاهيم اللفظية من مفردها و مركبها، و في المدلول التصوري و التصديقي))[٤].

من خلال هذه العبارة يتبين لنا:

أن العلامة يدعي إمكان توضيح القرآن لمفاهيمه المفردة والمركبة، ولا يدعي توضيح المصاديق وما يرتبط بعالم التأويل.

أنه يدعي توضيح المفاهيم دون بيان المراد الجدي، فلذلك تراه في عين ادعاء وضوح القرآن وكونه هدى ونورا وأنه لا يمكن للهدى أن يستهدي بغيره، تراه في عين ذلك يقول بأن المراد من بعضها غير واضح: ((الآيات المعدودة من متشابه القرآن... ، في غاية الوضوح من جهة المفهوم، وإنما التشابه في المراد منها))، هذا يعني أن الوضوح في المفهوم والغموض في المصداق أو المراد الجدي. يقول﵀ في موضع آخر: ((وليس اختلاف كلامه تعالى مع كلام غيره في نحو استعمال الألفاظ و سرد الجمل و إعمال الصناعات اللفظية فإنما هو كلام عربي روعي فيه جميع ما يراعى في كلام عربي و قد قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾[سورة إبراهيم: ٤]، و قال تعالى: ﴿ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٞ ﴾ [سورة النحل: ١٠٣]، و قال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾[سورة الزخرف: ٣]. و إنما الاختلاف من جهة المراد و المصداق الذي ينطبق عليه مفهوم الكلام))[٥].

إشكال:

كيف يدعي العلامة الطباطبائي﵀ وضوح المفاهيم القرآنية ثم ينكر في ذيل كلامه وضوح الدلالة التصورية؟. أليست الدلالة التصورية هي عين الدلالة المفهومية؟. فوضوح

(٤) الميزان في تفسير القرآن، ج١، ص: ٨ -٩.
(٥) الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ص٧٨.

المفهوم يعني في أقل مراتبه وضوح الدلالة التصورية، فكأن قوله متهافت إذ يقول فيه: ((و إنما الاختلاف كل الاختلاف في المصداق الذي ينطبق عليه المفاهيم اللفظية من مفردها و مركبها، و في المدلول التصوري و التصديقي))!!.

الجواب:

أما أصل تبني الوضوح المفهومي والدلالة التصورية في نظرية تفسير القرآن بالقرآن عند العلامة الطباطبائي فمن الواضحات، وإنما الإشكال في التعبير الذي سيق أخيرا، والمتأمل في عبارته هذه يجد أن مراده من عدم وضوح الدلالة التصورية أي الوقوع في أسر أحكام المادة التي قد تؤثر في صحة التصورات، بقرينة حديثه بعد هذه العبارة عن جملة من المفاهيم التي يتبادر إلى الذهن تصور مادي محدود لها عند استحضارها: كالميزان فإنه يتبادر إلى التصور ميزان ذو كفتين، مع أن الموازين تعددت وتنوعت وصار منها ميزان للحرارة وغير ذلك، وكالسراج فنتصور السراج ذا الفتيلة ولا يتبادر إلى أذهننا أنواع السرج الحديثة والمتطورة، وكالسلاح وغيره من أمثلة.. فكأنه أراد أن يقول: إن التأثير الاجتماعي والحياتي المادي قد يضع بصمته على تصوراتنا فنكون حال تصورنا للمفاهيم أسرى تلك الاستعمالات المحدودة والمادية والمرتبطة بأغراضنا اليومية، وإلا فإن أصل المفاهيم القرآنية من الأمور الواضحة والبينة أو المبينة بالآيات القرآنية، لكن كل ذلك لو تخلصنا من الرواسب والمسبقات الذهنية المادية التي نحملها معنا، أي أن الدلالة التصورية المفهومية واضحة لمن لا ينطلق من رؤى وأحكام مسبقة يحمّلها على المفاهيم والدلالات.

ما معنى وضوح الآيات المتشابهة؟.

تكلم القرآن الكريم عن قسمين من الآيات: الآيات المحكمة، والآيات المتشابهة: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[سورة آل عمران ٧]، فهل أن

مصحح ابتغاء الفتنة من خلال المتشابهات دون المحكمات هو وجود ترديد في ذات دلالة المتشابهات على المعاني؟!. فعلى هذا لن يكون كل القرآن بينا واضحا على مستوى المفاهيم!.

يمكننا الحصول على جواب هذا التساؤل من كلمات العلامة الطباطبائي قدس سره في ميزانه: ((الذي يظهر من الآية على ظهورها و سطوع نورها خلاف ذلك كله، و أن الذي تعطيه الآية في معنى المتشابه: أن تكون الآية مع حفظ كونها آية دالة على معنى مريب مردد لا من جهة اللفظ بحيث يعالجه الطرق المألوفة عند أهل اللسان كإرجاع العام و المطلق إلى المخصص و المقيد و نحو ذلك بل من جهة كون معناها غير ملائم لمعنى آية أخرى محكمة لا ريب فيه تبين حال المتشابهة))[٦].

رابعا: تحديد المرتبة المدعاة من المعاني:

لاشك أن للقرآن معاني جليلة وبطوناً متعددة، وفيه الإشارة واللطائف كما تبين الروايات الشريفة، فقد ورد عن الصَّادِقُ عليه السلام: ((كِتَابُ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الْعِبَارَةِ وَ الْإِشَارَةِ وَ اللَّطَائِفِ وَ الْحَقَائِقِ فَالْعِبَارَةُ لِلْعَوَامِّ وَ الْإِشَارَةُ لِلْخَوَاصِّ وَ اللَّطَائِفُ لِلْأَوْلِيَاءِ وَ الْحَقَائِقُ لِلْأَنْبِيَاءِ))[٧]. فأي مرتبة من هذه المراتب هي ما تدعيها نظرية تفسير القرآن بالقرآن؟.

(٦) الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ص: ٤١.
(٧) بحار الأنوار (ط -بيروت) ج٨٩، العلامة المجلسي، ص١٠٣.

أقول: لا شبهة أن نظرية العلامة تدعي إثبات الظاهر من كتاب الله من خلال الآيات القرآنية في نفس كتاب الله*، دون التعهد ببيان الباطن، أو الإشارة، أو اللطائف.. هذا لا يعني أنه لن يفسر بالباطن، أو لن يتكلم عن الإشارة أو اللطائف.

الكثير ممن يعارض فكرة تفسير الآيات بالآيات يعترض بمثل رواية ذريح المحاربي قال: ((قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَنِي فِي كِتَابِهِ بِأَمْرٍ فَأُحِبُّ أَنْ أَعْلَمَهُ قَالَ وَ مَا ذَاكَ قُلْتُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَل ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَ لْيُوفُوا نُذُورَهُمْ قَالَ: لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ لُقَى الْإِمَام وَ لْيُوفُوا نُذُورَهُمْ تِلْكَ الْمَنَاسِكُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِنَانٍ فَأَتَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَقُلْتُ جَعَلَنِيَ اللَّهُ فِدَاكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَل ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَ لْيُوفُوا نُذُورَهُمْ قَالَ أَخْذُ الشَّارِبِ وَ قَصُّ الْأَظْفَارِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَإِنَّ ذَرِيحاً الْمُحَارِبِيَّ حَدَّثَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ لَهُ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ لُقَى الْإِمَام وَ لْيُوفُوا نُذُورَهُمْ تِلْكَ الْمَنَاسِكُ فَقَالَ صَدَقَ ذَرِيحٌ وَ صَدَقْتَ إِنَ لِلْقُرْآنِ ظَاهِراً وَ بَاطِناً وَ مَنْ يَحْتَمِلُ مَا يَحْتَمِلُ ذَرِيحٌ))[٨]، بدعوى أن المفسر مهما علا شأنه فأنى له والوصول إلى هذه المعاني؟!. وقد يعضد إشكاله ببعض الروايات المانعة للتفسير من دون الرجوع إلى المعصوم عليه السلام، والتي قد تحكي عن معنى آخر للتفسير لم يدعه صاحب النظرية؛ من قبيل حقيقة التفسير، ومن قبيل تفسير بطن القرآن، وعلم الكتاب، وهكذا، وخلاصة القول أن دائرة النزاع هنا لا تتجاوز الحديث عن ظاهر الآيات القرآنية، فلا يصح النقض عليها بروايات الإشارات وما ماثلها.

الاستغناء عن المعصوم في التفسير بالقرآن:

واحدة من أهم الإشكالات التي تواجه نظرية العلامة في تفسير القرآن بالقرآن، أن هذه النظرية تعني الاستغناء عن الإمام المعصوم عليه السلام، وقد نهت الروايات عن التفسير من دون المعصوم، كما بينت أن أحدا لا يعرف القرآن غيرهم عليهم السلام، وهذا من أهم الإشكالات التي ووجهت بها نظرية تفسير القرآن بالقرآن، يقول آية الله السيد جعفر سيدان في نقد نظرية العلامة رحمه الله: ((حاصل كلامه أن القرآن والعترة كلاهما حجة استقلالا ولا يحتاج

(٨) بحار الأنوار (ط-بيروت)؛ ج٨٩؛ ص٨٣ - ٨٤.

أحدهما إلى الآخر. إلا أننا نقول: أن هذا الحديث الشريف أوصى بالتمسك بالقرآن والعترة معا، وأوجب الرجوع إليهما معا، وأن هناك الكثير من الروايات غير حديث الثقلين تنص على التلازم بين القرآن والعترة أيضا))[٩]. ولذلك ولوجود مثل هذه الإشكالات لابد لنا من تحديد معنى الاستغناء عن المعصوم في نظرية تفسير القرآن بالقرآن، منعا من انجرار البحث العلمي إلى الحالة الوجدانية التي تخرج بنا عن محل النزاع، وقد تقود إلى الاتهام في الإيمان والنسبة إلى الاكتفاء بالكتاب وحده دون السنة على قاعدة: «كفانا كتاب الله»!!.

معنى الاستغناء[١٠] عن المعصوم يمكن أن يفرض كواحدة من الصور التالية:

١. الاستغناء عن المعصوم في الأمور الوجودية التكوينية.

ولا شك في بطلان هذا المعنى، إذ لولا المعصوم لما نزل الوحي، ولما أمكن الفهم ولا الهداية، ولا التشريع المترتب على خلق الخلق، كما هو منقح في محله. ولكن هذا المعنى خارج عن دعوى النظرية.

٢. الاستغناء عن تعليم المعصوم، بأي نحو كان التعليم، وفي أي مجال ورتبة، فيشمل:

أ. تعليم المحكم والمتشابه والخاص والعام.. إلخ.

ب. تعليم كيفية التفسير وآليات الجمع بين الآيات.

ج. تعليم ضوابط الفهم.

ولا شك أن هذه المعاني وأمثالها مما هي خارجة كذلك عن مجال بحث النظرية، فالنظرية لا تمانع من الاستفادة من تعليم المعصوم كيفية الجمع بين الآيات وتفسير الآية من خلال آية أخرى، بل تستدل بأن هذا الأسلوب من تفسير القرآن بالقرآن هو الأسلوب الأقدم والأكثر رواجا وهو ما كان المعصومون يستعملونه ويضربون له الضوابط، ويقولون

(٩) التحقيق في منهجية تفسير القرآن بالقرآن في تفسير الميزان، آية الله السيد جعفر سيدان، ص٢٥-٢٦.

(١٠) هذا التعبير إنما جئنا به على لسان المشكلين على النظرية، لا أنه جزء من أدبيات النظرية نفسها، والمتأمل في كلمات العلامة يجد تأدبا بالغا في التعامل مع المعصوم حتى على مستوى مفردات نظريته.

بأن مثله يعرف من كتاب الله، يقول العلامة الطباطبائي قدس سره: ((وسيطلع الباحث المتدبر في الروايات المنقولة عنهم عليهم السلام، أن هذه الطريقة الحديثة التي بنيت عليها بيانات هذا الكتاب، أقدم الطرق المأثورة في التفسير التي سلكها معلموه سلام الله عليهم))[11].

٣. الاستغناء عن تفسير الألفاظ القرآنية بالألفاظ الروائية.

وهذا هو المعنى المراد عند أصحاب هذه النظرية؛ أي أن ألفاظ الرواية يمكن الاستغناء عنها في مقام بيان (ظاهر المفاهيم القرآنية)، لا الاستغناء عن ألفاظ الرواية مطلقا، بل يؤخذ بها هي كذلك، فهي حجة مطلقا، وقد تتضمن من التفصيل ما لا تفيده الآيات القرآنية. ولكن المراد أن عدم الاعتماد عليها لا يصير القرآن مبهما غامضا، وهذا ما ستأتي الإشارة إليه في الروايات الشريفة فارتقب.

والخلاصة: تدعي نظرية تفسير القرآن بالقرآن أن بيان المفاهيم القرآنية يمكن أن يتم من خلال نصب القرائن القرآنية من داخل القرآن نفسه، من دون توقف على الاستدلال بالقرائن الروائية، كل ذلك في ضمن الحدود التي تعهدت بها النظرية في تحديد محل النزاع، لا أكثر من ذلك.

ومن هنا يتضح الجواب على إشكال السيد سيدان المتقدم آنفا؛ إذ إن كون كل واحد من القرآن والرواية حجة استقلالا لا يعني الاستغناء عن العترة!. كيف؟!. وهم الذين علمونا كيفية نصب القرينة القرآنية على الآية المستوضح معناها، كما أنه لا ينافي التمسك بهما معا، فنبقى في دائرة المتمسكين بحديث الثقلين دون الاكتفاء بأحدهما، إذ الكفاية في أحدهما تغاير الاكتفاء عن أحدهما، فالعلامة الطباطبائي يدعي الاكتفاء في أحدهما في تبيين مفاهيمه من خلال ما يمتلكه من مقومات الحجية والظهور والهداية والوضوح، وهذا لا يعني أن الهداية الإلهية المشار إليها بحديث الثقلين تتحقق بأحدهما من دون الآخر.

أدلة النظرية على صحة تفسير القرآن بالقرآن:

يمكن تصنيف أدلة هذه النظرية إلى مجموعة أدلة عقلية، وأدلة نقلية؛ قرآنية كانت أم

(١١) الميزان في تفسير القرآن ج١، ص١٤.

روائية، ونحن نشير إليها على الإجمال:

١. الآيات القرآنية الدالة على كون القرآن هدى ونوراً.

٢. الآيات الشريفة الداعية لاتباع القرآن والعمل على وفق آياته.

٣. الآيات التي جاءت للتحدي واستثارة المشركين.

٤. الآيات الداعية للتدبر في معاني آيات القرآن وتعقلها.

٥. روايات العرض التي نصبت لنا معيارا لقبول الرواية وردها، وهو موافقتها للكتاب.

٦. الروايات الخاصة التي تتناول التفسير والمعاني بشكل مباشر.

٧. الاستقراء للآيات الشريفة والوقوف على عدم وجود المبهم فيها من ناحية فهم دلالة الألفاظ[١٢].

وقفة مع الروايات الشريفة:

بعد كل ما تقدم يهمنا بشكل أساسي أن نستنطق الروايات الشريفة نفسها، لنفهم موقفها من تفسير القرآن بالقرآن، وهل أن هذا الأسلوب مما يمكن قبوله وتصحيحه بنظر الروايات أم لا؟. لذلك نعمد أولا إلى تقسيم الروايات في هذا الشأن إلى قسمين:

١. الروايات المانعة من تفسير القرآن بالقرآن.

٢. الروايات المصححة لتفسير القرآن بالقرآن.

والتصنيف هذا إنما هو بلحاظ النظرة البدوية في روايات هذين القسمين، وإلا فإن المناقشة في دلالة بعض هذه الطوائف ستضيق دائرة المنع من تفسير الآيات بالآيات، والمدعى أن هذه الروايات بعد استعراضها يمكن التوفيق بينها وجمعها جمعا عرفيا مقبولا.

(١٢) قد يشكل على الاستدلال بالاستقراء: فمن قال أن هذا المعنى الذي فهمه مثل العلامة هو مراد الآية؟. فهذا أول الكلام.. إضافة إلى مجموعة من الإشكالات الأخرى التي يمكن توجيهها بدوا إلى آحاد الأدلة التي سقنا عناوينها، لذلك فلن ندخل في جدلية هذه الاستدلالات ولا في إجابات العلامة عليها، وإنما سنقتصر على تصحيح نظرية العلامة من خلال الروايات الشريفة وحسب.

القسم الأول: الروايات المانعة من تفسير القرآن بالقرآن.

وهذه فهرسة إجمالية لروايات هذا القسم، كالتالي:

١. روايات الظاهر والباطن.

٢. أهل البيت هم الذين أوتوا علم التفسير.

٣. أهل البيت هم الذين أوتوا علم الكتاب.

٤. التفسير أبعد الأشياء عن عقول الرجال.

٥. كنه معنى حقيقة التفسير.

٦. عدم الاستغناء عن سؤال الأوصياء في تفسير المتشابه.

٧. إذا احتجنا للتفسير فالاهتداء بهم عليهم السلام.

٨. لا يجوز تفسير القرآن إلا بالأثر والنص.

٩. معرفة الناسخ والمنسوخ.

وأما نصوص هذه الروايات فكالتالي:

الرواية الأولى:

عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: ((مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ ظَاهِرَهُ وَ بَاطِنَهُ غَيْرُ الْأَوْصِيَاءِ))[١٣].

أقول: تقدم في تنقيح محل النزاع عدم تعهد النظرية ببيان باطن القرآن.

الرواية الثانية:

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ مُحْرِزٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: ((إِنَّ مِنْ عِلْمِ مَا أُوتِينَا تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ وَ أَحْكَامَهُ الْحَدِيث))[١٤].

أقول: لا شك أن أهل البيت عليهم السلام قد أوتوا علم التفسير بحقيقته ودرجته العليا، كما أنهم أوتوا علم أحكامه لا يشذ عما أوتوا حكم منها، لكن الرواية لم تمنع من الدرجات الدنيا من

(١٣) بحار الأنوار (ط-بيروت)؛ ج٨٩؛ ص٨٨.

(١٤) وسائل الشيعة؛ ج٢٧؛ الحر العاملي، ص١٨١.

التفسير ومعرفة الظواهر ودلالات المفاهيم. وبعبارة أخرى: إثبات شيء لا يعني نفي ما عداه، فالرواية تثبت علم التفسير لهم عليهم السلام، ولا تنفيه عن غيرهم. نعم لنا أن ننفي عن غيرهم تلك الدرجة العليا من التفسير من دون شك ولا ترديد.

الرواية الثالثة:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ: ((قالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتابِ إِلَى أَنْ قَالَ وَ عِنْدَنَا وَ اللهِ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ))[١٥].

أقول: علم الكتاب كله خارج عن محل البحث والادعاء.

الرواية الرابعة:

عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: ((سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ شَيْءٍ مِنَ التَّفْسِيرِ فَأَجَابَنِي ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْهُ ثَانِيَةً فَأَجَابَنِي بِجَوَابٍ آخَرَ فَقُلْتُ كُنْتَ أَجَبْتَنِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِجَوَابٍ غَيْرِ هَذَا فَقَالَ يَا جَابِرُ إِنَّ لِلْقُرْآنِ بَطْناً [وَ لِلْبَطْنِ بَطْناً] وَ لَهُ ظَهْرٌ وَ لِلظَّهْرِ ظَهْرٌ يَا جَابِرُ -وَ لَيْسَ شَيْءٌ أَبْعَدَ مِنْ عُقُولِ الرِّجَالِ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ -إِنَّ الْآيَةَ يَكُونُ أَوَّلُهَا فِي شَيْءٍ وَ آخِرُهَا فِي شَيْءٍ وَ هُوَ كَلَامٌ مُتَّصِلٌ مُتَصَرِّفٌ عَلَى وُجُوهٍ))[١٦].

أقول: أما الكلام عن بطن القرآن فقد تقدم آنفا. وأما كون التفسير أبعد الأشياء من عقول الرجال فهو راجع إلى البطون كذلك بقرينة العطف عليه والتمهيد به إليه [١٧]، كما يحتمل جدا أن الحديث عن المرادات الواقعية الجدّية في الآيات بقرينة الآيات الداعية إلى التدبر، وآيات الاحتجاج والتحدي وروايات العرض وهكذا، وإلا عادت الدعوة إلى التفكر لغوا!. لأنها دعوة إلى غير المقدور (البعيد عن عقول الرجال).

قد تقول: هذه القرائن إنما تتحدث عن معاني إجمالية ومرتبة دانية، فلا ينافي هذا الوضوح الإجمالي عدم إحاطة عقول الرجال بالآيات الشريفة.

(١٥) وسائل الشيعة؛ ج٢٧؛ ص١٨١.

(١٦) وسائل الشيعة؛ ج٢٧؛ ص١٩٢ -١٩٣.

(١٧) أي التمهيد بالحديث عن البطون إلى الحكم بأبعدية التفسير عن عقول الرجال.

والجواب: هذا هو ما نريد إثباته، غاية الأمر: لا نقول بأن المعنى المفهوم من الآيات معنى إجمالي، بل هو معنى واضح وظاهر مطلقا، لكنه محدود بحدود مرتبة الظواهر، ولا يتعدى إلى بيان المراد الجدي ولا التأويل وبيان المصاديق، فضلا عن البطون وما بعد البطون.

الرواية الخامسة:

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام قَالَ: ((إِنَّ اللهَ بَعَثَ مُحَمَّداً -فَخَتَمَ بِهِ الْأَنْبِيَاءَ فَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ وَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَاباً فَخَتَمَ بِهِ الْكُتُبَ فَلَا كِتَابَ بَعْدَهُ إِلَى أَنْ قَالَ فَجَعَلَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله عَلَماً بَاقِياً فِي أَوْصِيَائِهِ فَتَرَكَهُمُ النَّاسُ وَ هُمُ الشُّهَدَاءُ عَلَى أَهْلِ كُلِّ زَمَانٍ حَتَّى عَانَدُوا مَنْ أَظْهَرَ وِلَايَةَ وُلَاةِ الْأَمْرِ وَ طَلَبَ عُلُومَهُمْ وَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ ضَرَبُوا الْقُرْآنَ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ وَ احْتَجُّوا بِالْمَنْسُوخِ وَ هُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُ النَّاسِخُ وَ احْتَجُّوا بِالْخَاصِّ وَ هُمْ يُقَدِّرُونَ أَنَّهُ الْعَامُّ وَ احْتَجُّوا بِأَوَّلِ الْآيَةِ وَ تَرَكُوا السُّنَّةَ فِي تَأْوِيلِهَا وَ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى مَا يَفْتَحُ الْكَلَامَ وَ إِلَى مَا يَخْتِمُهُ وَ لَمْ يَعْرِفُوا مَوَارِدَهُ وَ مَصَادِرَهُ إِذْ لَمْ يَأْخُذُوهُ عَنْ أَهْلِهِ فَضَلُّوا وَ أَضَلُّوا ثُمَّ ذَكَرَ عليه السلام كَلَاماً طَوِيلًا فِي تَقْسِيمِ الْقُرْآنِ إِلَى أَقْسَامٍ وَ فُنُونٍ وَ وُجُوهٍ تَزِيدُ عَلَى مِائَةٍ وَ عَشَرَةٍ إِلَى أَنْ قَالَ عليه السلام وَ هَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ كَلَامَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ لَا يُشْبِهُ كَلَامَ الْخَلْقِ كَمَا لَا تُشْبِهُ أَفْعَالُهُ أَفْعَالَهُمْ وَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَ أَشْبَاهِهَا لَا يَبْلُغُ أَحَدٌ كُنْهَ مَعْنَى حَقِيقَةِ تَفْسِيرِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى إِلَّا نَبِيُّهُ وَ أَوْصِيَاؤُهُ عليهم السلام إِلَى أَنْ قَالَ ثُمَّ سَأَلُوهُ عليه السلام عَنْ تَفْسِيرِ الْمُحْكَمِ مِنْ كِتَابِ اللهِ -فَقَالَ أَمَّا الْمُحْكَمُ الَّذِي لَمْ يَنْسَخْهُ شَيْءٌ فَقَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ -مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَ أُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ الْآيَةَ وَ إِنَّمَا هَلَكَ النَّاسُ فِي الْمُتَشَابِهِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقِفُوا عَلَى مَعْنَاهُ وَ لَمْ يَعْرِفُوا حَقِيقَتَهُ فَوَضَعُوا لَهُ تَأْوِيلًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ بِآرَائِهِمْ وَ اسْتَغْنَوْا بِذَلِكَ عَنْ مَسْأَلَةِ الْأَوْصِيَاءِ وَ نَبَذُوا قَوْلَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ الْحَدِيثَ))[18].

أقول: الكلام عن كنه معنى حقيقة التفسير خارج عن نطاق الدعوى، ولا ريب أن معرفة الظواهر القرآنية لا تغني عن الاستهداء بهم عليهم السلام، فمرتبة الظاهر لا تغني عن مرتبة كنه معنى حقيقة التفسير، وإنما ينال الناس بقدر ما يتعلموا منهم عليهم السلام، وإنما السؤال: هل يجب

(١٨) وسائل الشيعة؛ ج٢٧؛ ص٢٠٠ -٢٠١.

تعلم كنه حقيقة التفسير؟. وهل يحرم التفسير بمعنى بيان ظواهر الآيات القرآنية ولو بنحو ضم القرائن المنفصلة في بقية القرآن؟!.

الرواية السادسة:

عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي حَدِيثِ كَلَامِهِ مَعَ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: ((وَ أَمَّا قَوْلُه وَ مَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوى فَإِنَّمَا عَلَى النَّاسِ أَنْ يَقْرَءُوا الْقُرْآنَ كَمَا أُنْزِلَ فَإِذَا احْتَاجُوا إِلَى تَفْسِيرِهِ فَالاهْتِدَاءُ بِنَا وَ إِلَيْنَا يَا عَمْرُو))[19].

أقول: يمكن النقاش في استفادة المنع عن تفسير القرآن بالقرآن في هذه الرواية، في قوله عليه السلام: (فإذا احتاجوا إلى تفسيره) هذه العبارة ليست أكثر بيانا ووضوحا من ظاهر الآيات التي تحدثت عن كون القرآن هدى ونورا وتبيانا لكل شيء، فإذا لم يمكن التمسك بتبيان القرآن لكل شيء، فإن الكلام في الرواية هذه من باب أولى، لأنها مجملة؛ من جهة دوران قوله: ((فإذا احتاجوا إلى تفسيره)) بين أمرين:

١. فهل أنها من قبيل تحقيق الموضوع على غرار: إذا رزقت ولدا فاختنه؟. فتؤول إلى الأمر بالختان من دون تعليق على أي شرط آخر؟. وفي بحثنا يؤول معنى الشرطية إلى الأمر بالرجوع لهم عليهم السلام والاستهداء بهم ليفسروا لنا القرآن من دون أي شرط أو تعليق؟.

٢. أم أنها من قبيل القضايا الشرطية التي يوجد فيها فوق الموضوع شرط يزيد على أصل الموضوع فيثبت لها مفهوم سلبي: "إن لم تحتاجوا إلى التفسير فلا داعي للاستيضاح منهم عليهم السلام"؟!.

وهذا هو موضع النزاع، فمن عرّف التفسير بأنه كشف الغامض من كتاب الله، فإنه لن يحتاج في قسم من الآيات إلى عملية التفسير من رأس، فضلا عن منهج التفسير وكونه قرآنيا أو روائيا!. ومن زعم أن التفسير هو تحصيل المرادات بواسطة آيات القرآن دون النصوص الروائية فإنه لا يدعي الحاجة إلى إقامة آية على كل تفسيرٍ، بل يكتفي بالآيات الواضحة بيانا لنفسها. فمن كل ذلك لا أقل من وجود التنافي بين آيات القرآن الصريحة في كون

(١٩) وسائل الشيعة؛ ج٢٧؛ ص٢٠٢.

القرآن تبيانا لكل شيء مع هذه الرواية لإجمالها، وحينئذ فالمرجع هو إطلاقات أدلة الجواز؛ كالمستفاد من روايات العرض وأمثالها.

الرواية السابعة:

ما قيل بأنه صح عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام أَنْ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْأَثَرِ الصَّحِيحِ وَالنَّصِّ الصَّرِيحِ[٢٠].

أقول: هل ينحصر النص الصريح في الرواية؟. أم يعم الرواية والآية المفسِّرة؟. فلو جعلنا الرواية الصريحة صالحة للتفسير وجعلنا الآية الصريحة غير صالحة للتفسير لكانت الرواية أشرف من الآية، وكان كلام الهادي والعاصم أعجز من كلام المهدي والمعصوم في بيان المرادات؟!. وحكم الأمثال فيما يجوز وما لا يجوز واحد، فإذا افترضنا أن لأحد المثلين «النص» قابلية دون المثل الآخر فهذا يعني الحط من قدر المثل الآخر (الآيات الصريحة).

نعم قد يبتني استدلالنا على الفراغ عن أن القرآن لم يأت على وجه التعمية، وهذا ما ندعيه في رتبة من رتب القرآن على أقل التقادير، ولا شك في الاحتياج لبيان المعصوم متى ما افترضنا إجمال القرآن وأنه لا يفهم القرآن إلا من خوطب به، وأما مع افتراض تساوي القرآن والرواية في النصية والوضوح والصراحة فلا حرج من جعل القرآن الصريح والنص دليلا على القرآن المجمل.

الرواية الثامنة:

عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِي أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام مَرَّ عَلَى قَاضٍ فَقَالَ: ((هَلْ تَعْرِفُ النَّاسِخَ مِنَ الْمَنْسُوخِ فَقَالَ لَا فَقَالَ هَلَكْتَ وَ أَهْلَكْتَ تَأْوِيلُ كُلِّ حَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى وُجُوهٍ))[٢١].

أقول: ذكروا لمفردة «التأويل» عدة معان قد تربو على العشرة معاني[٢٢]، ولو افترضنا أن

(٢٠) وسائل الشيعة؛ ج٢٧؛ ص٢٠٤.

(٢١) بحار الأنوار (ط-بيروت)؛ ج٨٩؛ ص٩٥.

(٢٢) ذكر العلامة الطباطبائي في تفسير الميزان أربعة أقوال أساسية في معنى التفسير، ثم شعب من القول الأول أقوالا أخر وناقشها، ثم بين معنى التأويل بنظره الشريف، ومجمل الكلام أنهم اختلفوا في معاني التأويل بما يزيد على العشرة معاني، لعل أوجهها هو أن التأويل بيان المصاديق [راجع تفسير

المراد من التأويل هو التفسير نفسه فإن الواضح جدا عدم النهي عن تفسير المعاني الظاهرية، لاسيما وهذا التعبير ((كل حرف من القرآن على وجوه))، فإما أن يراد به كل حرف حرف إرادة جدية! وهذا ينسجم مع عالم الإشارة والبطون دون عالم المفاهيم وظواهر الألفاظ، وإما أن لا يكون المراد ذلك، بل معنى يرتبط بالمرادات الواقعية وراء الدلالات المركبة للجمل القرآنية «الآيات» بقرينة الحديث عن الناسخ والمنسوخ، فإن أريد هذا المعنى فهو من عالم المراد الجدي الذي لم يتعهد به صاحب النظرية كما أشرنا إلى ذلك في كلماته، والاستشهاد بالناسخ والمنسوخ يبعد الرواية عن قضية المعاني الظاهرية، بل قد تتضمن الإشارة إلى أن الآيات الظاهرة مما يمكن فهمه والعلم به، لأنه لا يحسن الاستدلال بالمانع مع فقدان المقتضي، فالمانع من تحصيل النتيجة النهائية والحكم الواضح في القرآن هو عدم معرفة الناسخ والمنسوخ؛ أي المتقدم والمتأخر، وهذا يتضمن عرفا الإقرار بالفهم من جهة معرفة الظواهر في نفسها، وهذا ما يدعيه العلامة من أن الآيات واضحة على مستوى المعنى الظاهري؛ أي أنها ليست من جنس الغامضات والطلاسم.

وبهذا يتبين لنا أن جميع روايات هذا القسم مما لا يمكن الاستفادة منها في دعوى إبطال التفسير بالقرآن وفق منهج العلامة الطباطبائي، وهذا لا يعني إسقاطنا للروايات، وإنما قصرنا البحث فيها على إفادة الدعوى وعدم إفادتها.

القسم الثاني: الروايات المجوزة لتفسير القرآن بالقرآن:

وهذه عناوين مقترحة لهذا القسم من الروايات وبعدها نذكر نصوص الروايات:

١. كل شيء في كتاب الله عليه دليل في كتاب الله.

٢. روايات العرض.

٣. كل شيء يطلب فهو في القرآن.

٤. العبارة للعوام.

الميزان للعلامة الطباطبائي، ج٣، ص٤٤ -٤٩]. وعلى هذا فإن التأويل ليس من قبيل المفاهيم المدلول عليها بالألفاظ، بل من الأمور العينية.

وأما نصوص هذه الروايات فكالتالي:

الرواية الأولى:

عَنْ خُثَيْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُعْفِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو لَبِيدٍ الْبَحْرَانِيُّ المراء الهجرين قَالَ: ((جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام بِمَكَّةَ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ فَأَجَابَهُ فِيهَا ثُمَّ قَالَ لَهُ الرَّجُلُ أَنْتَ الَّذِي تَزْعُمُ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا مَعْرُوفٌ قَالَ لَيْسَ هَكَذَا قُلْتُ وَ لَكِنْ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا عَلَيْهِ دَلِيلٌ نَاطِقٌ عَنِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ مِمَّا لَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ قَالَ فَأَنْتَ الَّذِي تَزْعُمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا وَ النَّاسُ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ قَالَ نَعَمْ وَ لَا حَرْفٌ وَاحِدٌ فَقَالَ لَهُ فَمَا المص قَالَ أَبُو لَبِيدٍ فَأَجَابَهُ بِجَوَابٍ نَسِيتُهُ فَخَرَجَ الرَّجُلُ فَقَالَ لِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام هَذَا تَفْسِيرُهَا فِي ظَهْرِ الْقُرْآنِ أَفَلَا أُخْبِرُكَ بِتَفْسِيرِهَا فِي بَطْنِ الْقُرْآنِ قُلْتُ وَ لِلْقُرْآنِ بَطْنٌ وَ ظَهْرٌ فَقَالَ نَعَمْ إِنَّ لِكِتَابِ اللَّهِ ظَاهِراً وَ بَاطِناً وَ مُعَايَناً وَ نَاسِخاً وَ مَنْسُوخاً وَ مُحْكَماً وَ مُتَشَابِهاً وَ سُنَناً وَ أَمْثَالًا وَ فَصْلًا وَ وَصْلًا وَ أَحْرُفاً وَ تَصْرِيفاً فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ مُبْهَمٌ فَقَدْ هَلَكَ وَ أَهْلَكَ ثُمَّ قَالَ أَمْسِكْ الْأَلِفُ وَاحِدٌ وَ اللَّامُ ثَلَاثُونَ وَ الْمِيمُ أَرْبَعُونَ وَ الصَّادُ تِسْعُونَ فَقُلْتُ فَهَذِهِ مِائَةٌ وَ إِحْدَى وَ سِتُّونَ فَقَالَ يَا لَبِيدُ إِذَا دَخَلَتْ سَنَةُ إِحْدَى وَ سِتِّينَ وَ مِائَةٍ سَلَبَ اللَّهُ قَوْماً سُلْطَانَهُمْ))[٢٣].

وقال الحر العاملي رحمه الله في وسائله في ذيل الرواية: ((أَقُولُ: الْمُرَادُ مِنْ آخِرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُبْهَمٍ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ بَلْ يَعْلَمُهُ الْإِمَامُ وَ مَنْ عَلَّمَهُ إِيَّاهُ وَ إِلَّا لَنَاقَضَ آخِرُهُ أَوَّلَهُ))[٢٤].

أقول: لا مانع وفق ما أسلفنا من بيان لنظرية العلامة من تعليم الأئمة عليهم السلام كيفية التفسير، فلا يستغني عنهم عليهم السلام مفسرٌ، كما لم يدع العلامة الطباطبائي ذلك. وبعبارة مبسوطة فإن قول صاحب الوسائل: ((يعلمه الإمام ومن علمه إياه)) لا ينافي كون القرآن يفسر بعضه بعضا، فإن هذه العبارة تحتمل مرادين:

الأول: أن تعليم الإمام عليه السلام يكون بنحو بيان مراد الآيات بشكل مباشر، أي أنه تفسير للآية بالرواية.

(٢٣) المحاسن ج١؛ البرقي، ص٢٧٠.

(٢٤) وسائل الشيعة؛ ج٢٧؛ ص١٩٢.

الثاني: أن تعليم الإمام عليه السلام يكون بنحو بيان مراد الآيات اعتمادا على آيات قرآنية أخرى، فالتفسير حينئذ قرآني لا روائي، أي أنه تفسير للقرآن بالقرآن، وإنما الجهد في استكشاف قرينية الآية على الآية بمعونة الإمام المعصوم عليه السلام وتعليمه.

وحينئذ نقول: نظرية العلامة الطباطبائي تتنافى مع الاحتمال الأول، لصراحته في الحاجة إلى الرواية في تفسير الآية، ولكنها لا تتنافى مع الاحتمال الثاني الذي يكون دور الإمام فيه هو مباشرة التفسير وتعليم التفسير من خلال نصب الآية قرينة على الآية "تفسير القرآن بالقرآن"، فالسؤال كل السؤال: ما هو الاحتمال المتعين في الرواية بغض النظر عما يميل إليه صاحب الوسائل؟.

الجواب: ظاهر الرواية إرادة الاحتمال الثاني الذي لا ينافي نظرية تفسير القرآن بالقرآن، وذلك لأنها تكلمت عن توضيح القرآن من خلال القرآن نفسه، أي بالاستفادة من القرائن الداخلية الموجودة في نفس القرآن: ((ليس شيء من كتاب الله إلا عليه دليل ناطق عن الله في كتابه)) فالتعبير عن القرينة بقوله عليه السلام: ((دليل ناطق عن الله في كتابه)) يشير إلى أن القرينة داخلية قرآنية، لا خارجية روائية، وإن كانت نفس ممارسة عملية التفسير وكذا تعليمه بمعونة الإمام المعصوم عليه السلام. هذا مع أهمية التركيز على ما في ذيل الرواية: ((فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ كِتَابَ اللهِ مُبْهَمٌ فَقَدْ هَلَك وَأَهْلَك)).

الرواية الثانية

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قال: ((كُلُّ شَيْءٍ مَرْدُودٌ إِلَى كِتَابِ اللهِ وَ السُّنَّةِ -فَكُلُّ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللهِ فَهُوَ زُخْرُفٌ))[٢٥].

وهذا ما يمكن التعبير عنه بالعرض وروايات العرض[٢٦]، فالعرض في هذه الرواية

(٢٥) مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، الطبرسي، ص١٥٢.

(٢٦) نحن وإن لم نولِ البحث السَنَدي أهمية بعد أصل جواز توضيح الآية بالآية، وبعد معالجة الإشكالات الثبوتية، وبعد رد الإشكالات في الروايات الناهية من جهة المناقشة الدلالية، مع ذلك فإن بعض أقسام الروايات المؤيدة لفكرة جواز تفسير القرآن بالقرآن تتوفر على مقومات الصحة أو الاعتبار السندي، وإليك بعضا منها:

على نوعين:

أ. عرض الرواية على القرآن.

ب. عرض الرواية على السنة القطعية.

كما أن بعضهم أضاف وجوها أخرى للعرض؛ كعدم مخالفة الضرورات والبديهيات، وكالعرض على العقل القطعي، والتاريخ القطعي.. وهكذا. وما يهمنا في المقام هو عرض الرواية على القرآن، فهذا العرض يشير إلى ميزانٍ تُقبَلُ الروايةُ أو تُردُّ على أساسه، فمن ذلك يظهر أن القرآن بما هو قرآن ليس غامضا مبهما، وإلا لما أمكن الإرجاع إليه والإحالة عليه.

نعم قد يشكل بأن وضوح كثير من القرآن لا يعني وضوح كل القرآن، ولكن يجاب عنه بأن المراد:

١. إن كان هو وضوح الحقيقة والتفسير الواقعي فالعرض للرواية حينئذ يكفي فيه الوضوح المجموعي للقرآن، أي أن المعنى الصحيح للآية لا يمكن أن يخالف القرآن مخالفة صريحة؛ فلا يشترط في تحقيق المخالفة إلا المخالفة على نحو القضية الجزئية،

---

[١] عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً وَ عَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُوراً فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللهِ فَخُذُوهُ وَ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللهِ فَدَعُوهُ.

[٢] مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ وَ حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّهُ حَضَرَ ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام عَنِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ يَرْوِيهِ مَنْ نَثِقُ بِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ لَا نَثِقُ بِهِ قَالَ إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ حَدِيثٌ فَوَجَدْتُمْ لَهُ شَاهِداً مِنْ كِتَابِ اللهِ أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَ إِلَّا فَالَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ أَوْلَى بِهِ.

[٣] عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ يَحْيَى الْحَلَبِيِّ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ عليه السلام يَقُولُ كُلُّ شَيْءٍ مَرْدُودٌ إِلَى الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ وَ كُلُّ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللهِ فَهُوَ زُخْرُفٌ.

[٤] مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ مَا لَمْ يُوَافِقْ مِنَ الْحَدِيثِ الْقُرْآنَ فَهُوَ زُخْرُفٌ.

[٥] مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام قَالَ خَطَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله بِمِنًى فَقَالَ أَيُّهَا النَّاسُ مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ كِتَابَ اللهِ فَأَنَا قُلْتُهُ وَ مَا جَاءَكُمْ يُخَالِفُ كِتَابَ اللهِ فَلَمْ أَقُلْهُ. [كتاب الكافي للشيخ الكليني ج١، ص٦٩].

والمخالفة بهذا النحو تتحقق ولو مع الإجمال في بعض المرادات الواقعية للقرآن، إذ يكفي إحراز مخالفة بعض المرادات الواقعية المعلومة، فتتم فكرة العرض على المجموع، ولنعبر عنه بالعرض على «روح القرآن».

٢. وأما إن كان المراد من الوضوح هو وضوح الدلالات في مرتبة الظاهر، فلا شك حينئذ في إمكانية العرض على جميع آيات القرآن الكريم، لأنه في هذه المرتبة من الكلام العربي البليغ الذي لا يحمل شيئا من التعقيد والإغلاق، وبتعبير آخر: يمكن إدراك المخالفات البدوية للقرآن الكريم لوضوح آياته ووضوح كلام الروايات في مرتبة الظاهر، وأما في مرحلة الجمع بين المرادات الجدية فسينفتح باب التأويل للروايات المخالفة للقرآن، كما في تأويل الآيات المخالفة للعقل.

قد تعود للسؤال: إذا كان الكلام متقصرا على الظاهر من دون فهم المراد الجدي فهذا لا طائل من ورائه ولا معنى لتسميته بالتفسير من رأس!!.

الجواب: التفسير في مرتبة الظاهر لا يعني مجرد مطالعة الآيات القرآنية من دون استنباط واستنتاج، بل يمكن الجمع بين ظاهر الآيات القرآنية واستنباط الكثير من المرادات وحتى الأحكام والرؤى القرآنية، وحينما يكون المفسر متضلعا في الجمع بين الآيات وكثير الأنس بها سترى تفسيره كثير الاستنباطات الظاهرة والبينة بعد الجمع، ولكن المشكلة هي في القدرة على إحضار هذه الآيات واستنطاقها في موارد الحاجة، ومنشأ هذه القدرة في الكثير من الأحيان هو التربية التفسيرية على مائدة الروايات الشريفة، حتى شاع في التعبير قول بعضهم بعد النظر إلى الآيات المستدل ببعضها على البعض الآخر: ((كأني لم أقرأ هذه الآية من قبل))، وهو ما يرمي إليه قول الأمير عليه السلام: ((ينطق بعضه ببعض ويشهد بعضه على بعض))[٢٧]. نعم إنما عبرنا عنه بالتفسير في مرتبة الظاهر لأنه لا يمانع من أن تكون المرادات الواقعية مرادات أخرى، أو تتضمن مرادات أخرى.

(٢٧) شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ج٣، ص١٥٧.

الرواية الثالثة:

عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي حَدِيثٍ أَنَّهُ قَالَ: ((مَا مِنْ شَيْءٍ تَطْلُبُونَهُ إِلَّا وَ هُوَ فِي الْقُرْآنِ، فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ فَلْيَسْأَلْنِي عَنْهُ))[٢٨].

والرواية واضحة، وهي على غرار الآية الشريفة: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[سورة النحل: ٨٩]، وأما سؤال الإمام فيها فهو عن معناها المفسَّر بقرينة داخلية من القرآن، يقيمها الإمام ويوضح أن هذا التفسير يستند إليها، وهذا عين ما تقدم منا من "الوضوح الشأني" فنحن لا ندعي الوضوح الفعلي للآيات، وإنما ندعي –في مقام بيان نظرية العلامة –أن هناك جهدا جهيدا لا يمكن الاستغناء فيه عن أهل البيت عليهم السلام وتعليمهم لكيفية التفسير ومعرفة القرائن القرآنية، إضافة إلى ضرورة التمرس والتمتع بقدرة ذهنية على الاستنطاق والربط المدلّل بين الآيات القرآنية[٢٩]. يقول العلامة الطباطبائي: ((وقد تبين أن المتعين في التفسير الاستمداد بالقرآن على فهمه وتفسير الآية بالآية وذلك بالتدرب بالآثار المنقولة عن النبي وأهل بيته صلى الله عليه وآله وتهيئة ذوق مكتسب منها ثم الورود، والله الهادي))[٣٠]. فمثلا: لا يمكننا أن نستغني عن المعصوم في بيان أن هذه الآية ناسخة أو منسوخة، لأن القرآن لم ينص على ذلك، فمعرفة القرائن القرآنية لا شك ولا ريب سَيَمُرُّ عبر قناة الرواية والتاريخ وقول الإمام عليه السلام، لكننا في المحصلة سنجعل الآية الناسخة قرينة تنضم إلى الآية المنسوخة، وكذا الحال في موارد التقييد والتخصيص وغير ذلك إن كان ما نطلبه من قبيل معاني الألفاظ، وكانت روايتنا هذه تتكلم عن رتبة الألفاظ.

(٢٨) وسائل الشيعة؛ ج٢٧؛ ص١٨٣.

(٢٩) وهذا ما ميز العلامة الطباطبائي قدس سره من توفره على الملكات الخاصة والقدرة الفريدة على الاستنباط والاستنطاق وربط الآيات واستحضار الروايات، وكل ذلك طبعا قد احتاج منه إلى التفرغ والعكوف على الروايات الشريفة ليصقل تلك الملكات وينمي الجانب النظري ويوفر له نظرة روائية وقرآنية منظومية متضحة المعالم يستعين بها على فهم الآيات القرآنية والحركة فيما بينها. وقد كان شيخنا الجوادي دام ظله يقول في دروسه في مقام الحديث عن أستاذه العلامة قدس سره أنه كان عند التفسير ينظر بعين إلى الآية وبالأخرى إلى الرواية.

(٣٠) تفسير الميزان، ج٣، ص٨٧.

وأما إن كانت الرواية تتكلم عن رتبة المرادات الجدية والحقائق وما إلى ذلك، فهي تثبت لنا قدرا إضافيا هاما من المعارف والمعاني، ولكنها خارجة عن محل النزاع.

الرواية الرابعة:

روي عن الصَّادِقُ عليه السلام: ((كِتَابُ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الْعِبَارَةِ وَ الْإِشَارَةِ وَ اللَّطَائِفِ وَالْحَقَائِقِ فَالْعِبَارَةُ لِلْعَوَامِّ وَ الْإِشَارَةُ لِلْخَوَاصِّ وَ اللَّطَائِفُ لِلْأَوْلِيَاءِ وَ الْحَقَائِقُ لِلْأَنْبِيَاءِ))[٣١].

وبالنظر إلى هذه الرواية فلا نشك أن مرتبة من مراتب فهم القرآن ستكون مُيَسَّرةً للعوام، ألا وهي مرتبة العبارة، وهذا كاف في المقام للاستدلال على وضوح الظواهر القرآنية (العبائر)، وبذلك تكون هذه الرواية مصححة لنظرية تفسير القرآن بالقرآن، أعم من وضوح بعض القرآن واتضاح البعض الآخر بالآيات الأخر، كما عبرنا عن مفاد نظرية العلامة بالوضوح الشأني.

تطبيق نظرية العلامة:

لابد من الإشارة إلى شيء من التطبيق لنظرية العلامة الطباطبائي لبيان كيفية تفسير القرآن بالقرآن، وهنا تطبيقان:

التطبيق الأول: الصراط المستقيم:

عبر في سورة الفاتحة عن الصراط المستقيم ببعض المواصفات الخاصة: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[سورة الفاتحة: ٦ -٧]، فوصف هذا الصراط مثلا بأنه صراط قسم خاص من الناس: {الذين أنعمت عليهم}، في هذه الآية توجد مجموعة غنية من الخصوصيات والمطالب المرتبطة بالصراط، أشار العلامة الطباطبائي إليها من خلال الجمع بين هاتين الآيتين وبين آية أخرى ليجيب من خلالها على هذا التساؤل: من هم الذين أنعم الله عليهم؟. يقول قدس سره: ((ثم إنه تعالى عرف هؤلاء المنعم عليهم الذين نسب صراط المستقيم إليهم بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ

(٣١) بحار الأنوار (ط-بيروت) ج٨٩؛ ص١٠٣.

﴿ٱلَّذِينَ أَنعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [سورة النساء: ٦٨]. و قد وصف هذا الإيمان و الإطاعة قبل هذه الآية بقوله ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥ وَلَوۡ أَنَّا كَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَنِ ٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ أَوِ ٱخۡرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡۖ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ وَأَشَدَّ تَثۡبِيتٗا﴾ [سورة النساء: ٦٦]. فوصفهم بالثبات التام قولا و فعلا و ظاهرا و باطنا على العبودية لا يشذ منهم شاذ من هذه الجهة و مع ذلك جعل هؤلاء المؤمنين تبعا لأولئك المنعم عليهم و في صف دون صفهم لمكان مع و لمكان قوله: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ و لم يقل: فأولئك من الذين))[٣٢].

من خلال هذا الجمع بين الآيات يضيف العلامة مجموعة من الخصائص والمعارف المستقاة من الآيات الشريفة، فيذكر خصوصيات هؤلاء المنعم عليهم، كما يشير إلى خصوصيات هذا الصراط المستقيم وكونه يهدي إلى الحق البتة، تبعا لكونه هو صراط هذا القسم الخاص من الناس، وكونه هو صراط الله المنسوب إليه وحسب، لم يتعد إلا إلى خصوص هذا القسم من الناس دون غيرهم، فليس الصراط كالسبيل المنسوب في القرآن إليه) وإلى غيره، فالقرآن في حديثه عن السبل يشير إلى أن جملة منها ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٣]، بخلاف الصراط فإنه لا يهدي إلا إلى الحق[٣٣].

التطبيق الثاني: ذرية آدم:

مثال بارز يستوقفنا من تفسير الميزان في سورة النساء، فإن الكلام في الآية الأولى بعد البسملة يدور حول ذرية آدم عليه السلام وكيفية خلق هذه الذرية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ

(٣٢) الميزان في تفسير القرآن، ج١، ص٣٠.
(٣٣) راجع الميزان في تفسير القرآن ج١، ص٣١ -٣٧.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[سورة النساء: ١]، فيواجهنا في المسألة رأيان:

أ. أن أبناء آدم في الطبقة الأولى قد تزوجوا بأخواتهم وحصل من ذلك تكاثر النسل البشري.

ب. أن الله+ قد أنزل لهم زوجات من السماء من الحور والجان وتزوجوا بهن، وحصل من ذلك تكاثر النسل البشري.

هذان الاحتمالان يوجد على كل منهما رواية أو أكثر يمكن الاستناد إليها، فيصير البحث حينئذ إلى الإشكالات الثبوتية التي قد تعترض الاحتمال الأول والطائفة الأولى «الزواج بالأخوات» كإشكال تحريم ذلك، ومنافاته للفطرة.. ، وهنا يقوم العلامةقدس سره بمناقشة تلك المحاذير ويبين خلو هذا الاحتمال من أي إشكال ثبوتي. ثم يصير في مقام الإثبات إلى ترجيح روايات هذه الطائفة على روايات الطائفة الثانية وذلك اعتمادا منه على ظهور الآية الشريفة: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾، ويقول بأنه لو صح الاحتمال الثاني لكان التعبير هكذا: "بث منهما ومن غيرهما" فالتمسك بظهور الآية جعله يرجح الرأي الأول[٣٤].

هذا التفسير وإن لم يكن من قبيل إقامة الآية على الآية لكنه هو نفس منهج التفسير بالقرآن، أي الوضوح أو الاتضاح من خلال القرآن من دون حاجة إلى غيره.

الخاتمـــــــة:

إن أهم ما خلصنا إليه في هذا البحث هو دفع المحاذير الثبوتية على فكرة تفسير القرآن بالقرآن، كما أننا استطعنا إقامة الشواهد من كلمات العلامة الطباطبائيقدس سره على هذه النظرية ولم نتبرع له بهذا التصوير، استطعنا كذلك تقديم التصوير -بعد تحرير محل النزاع بشكله المفصل -بنحو يمكن الاستدلال على مقبوليته وفق الروايات الشريفة، والنتيجة من كل ذلك أن هذه الطريقة القديمة بقدم تفسير أهل البيتعليهم السلام، والمستحدثة في عمل مثل العلامة الطباطبائيقدس سره طريقة جديرة بالاستفادة، كما أنها طريقة غنية تتفتح منها أبواب المعارف

(٣٤) راجع الميزان في تفسير القرآن ج٤، ص: ١٤٤ -١٤٧.

القرآنية وفق ما تولده الآيات عند جمعها والتدليل ببعضها على الآخر. لا ننكر أن لمؤهلات المفسر وقدراته الذاتية دورا هاما في تفعيل هذه الاستفادة، وقد كان للعلامة فرادته في هذا المجال لاسيما وأنه تربى على مائدة الآية والرواية.

المصـــــــــــادر:

القرآن الكريم.

١. أبو خمسين، هاشم عبد النبي: مقدمة في التفسير التربوي، الأصول التفسيرية، تحقيق: رهيف، أحمد عبد الحسين، نشر باقيات، ط١، ١٤٣٦هـ ق، قم المقدسة.

٢. البحراني، ميثم بن علي بن ميثم: شرح نهج البلاغة ج٣، دفتر نشر الكتاب، ط٢، ١٤٠٤هـ ق.

٣. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد: المحاسن ج١، تحقيق جلال الدين، دار الكتب الإسلامية، ط٢، ١٣٧١هـ، قم المقدسة.

٤. المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ٨٩، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار إحياء التراث العربي، نشر مؤسسة الوفاء، ط٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، بيروت، لبنان.

٥. الحر العاملي، محمد بن الحسن: تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة ج٢٧، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ط١، ١٤٠٩هـ. ق، قم المقدسة.

٦. سيدان، جعفر: التحقيق في منهجية تفسير القرآن بالقرآن في تفسير الميزان حوار مع آية الله السيد جعفر سيدان، ترجمة: الرضوي، فاضل، دار الولاية للنشر، ط١، ١٤٣٥هـ، مشهد.

٧. الطباطبائي، محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن ج١، نشر مؤسسة إسماعيليان، ط٥، ١٤١٢هـ، ١٣٧١هـ ش، قم المقدسة.

٨. الطباطبائي، محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن ج٣، نشر مؤسسة إسماعيليان، ط٥، ١٤١٢هـ، ١٣٧١هـ ش، قم المقدسة.

٩. الطباطبائي، محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن ج٤، نشر مؤسسة إسماعيليان، ط٥، ١٤١٢هـ، ١٣٧١هـ ش، قم المقدسة.

١٠. الطبرسي، علي بن الحسن: مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، المكتبة الحيدرية، ط٢، ١٣٨٥هـ، النجف الأشرف.

١١. الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي ج١، تحقيق: غفاري، علي أكبر، وآخوندي، محمد، نشر دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٤٠٧هـ ق، طهران.